بنهاية الربع الثاني من 2021.. ليواصل الصعود على مستوى محافظات الكويت منذ بداية العام الماضي

«بيتك»: متر السكن الخاص قفز 18,6٪ إلى 799 ديناراً.. خلال عام فقط

■ 2,03 مليار دينار إجمالي التداولات العقارية بالكويت خلال النصف الأول من 2021 ■ السكن الخاص المحرك الرئيسي للتداولات العقارية مستحوذا على 77,5٪ من الإجمالي

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن قيمة التداولات العقارية بلغت حوالي 1,1 مليار دينار بالربع الثاني من 2021، مقابل تداولات قيمتها 929 مليونا في الربع السابق، لتبلغ بذلك إجمالي التداولات العقارية بالكويت خلال النصف الأول من 2021 نحو 2,03 مليار دينار.

وارتفعت قيمة التداولات العقارية بنسبة ملحوظة خلال الربع الثاني حيث بلغت 15٪ على أساس ربع سنوي، وبـ9 أضعاف قيمتها مقارنة مع الربع الثاني من 2020، كما أن مستويات وحجم الطلب على التداولات خلال الربع الثاني شهد زيادة ملحوظة بنسبة 19٪ على أساس ربع سنوي، ووصل إلى 10 أضعاف قيمتها على أساس سنوي.

أسعار الأراضي

وعلى صعيد أسعار الأراضي، فقد أشار التقرير إلى ارتفاع متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة خلال الربع الثاني ليبلغ 1089 دينارا للسكن الخاص بنهاية الربع الثاني، فيما بلغ للعقار الاستثماري 2435 دينارا، ويزيد في العقار التجاري إلى 6403 دنانير، ليعد بذلك أغلى سعر متر عقاري بالكويت.

وفي محافظة حولي، ارتفع متوسط سعر المتر للسكن الخاص إلى 1106 دنانير، وانخفض في العقار الاستثماري إلى 1592 دينارا، مع تراجع في التجاري إلى 3246 دينارا، وارتفع متوسط السعر إلى 652 دينارا للسكن الخاص بمحافظة الفروانية بينما انخفض في الاستثماري إلى 1393 دينارا، وفي التجاري ارتفع إلى 2337 دينارا عن الربع السابق له.

التداولات العقارية

عزز السكن الخاص مكانته في المرتبة الأولى بين القطاعات مع ارتفاع مساهمته إلى نحو 77,5٪ في الربع الثاني، مقابل 62,4٪ من التداولات في ذات الفترة من 2020، فيما ظلت حصة العقار الاستثماري بالمرتبة الثانية منخفضة إلى 15,2٪ من قيمة التداولات، مقابل 22,3٪ في الربع الثاني من 2020.

وتراجعت حصة تداولات العقار التجاري بشدة إلى 2,9٪ مقابل 13,4٪ من التداولات، وشكلت تداولات العقار الحرفي والصناعي 2,6٪ من التداولات في الربع الثاني، وساهم عقار الشريط الساحلي بـ 1,6٪ من التداولات مقابل 1,9٪ في الربع الثاني 2020.

متوسط قيمة الصفقة

انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 318 ألف دينار بنسبة 15٪ عن الربع الأول و22٪ على أساس سنوي. فيما ارتفع إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 2,885 صفقة في الربع الثاني بزيادة 19٪ على أساس ربع سنوي، مدفوعا بزيادة ربع سنوية ملحوظة لعدد الصفقات على السكن الخاص والعقار الاستثماري والتجاري.

ارتفعت التداولات العقارية للسكن الخاص إلى مستوى استثنائي مسجلة 825 مليون دينار خلال الربع الثاني بزيادة 19٪ مقابل نحو 696 مليون دينار في الربع الأول، أكبر من 11 ضعف قيمتها في الربع الثاني 2020، تراجع متوسط قيمة الصفقة إلى 272 ألف دينار بنسبة 15٪ مقابل متوسط 320 ألف دينار في الربع الأول بنسبة 5٪ سنويا.

وارتفع عدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص إلى 2568 صفقة بنسبة 21٪ مقابل 2122 صفقة في الربع السابق، فيما ارتفع إلى 10 أضعافه مقارنة بالربع الثاني من 2020.

أراضي السكن الخاص

استمر متوسط سعر المتر المربع للسكن الخاص في اتجاه تصاعدي على مستوى محافظات الكويت، مدفوعا بمعدلات زيادة متواصلة منذ بداية العام الماضي وفق بيانات «بيتك»، حيث ارتفع متوسط السعر بالربع الثاني من 2021 بنسبة 3,3٪ عن الربع الأول، وسجل متوسط سعر متر 799 دينارا بالربع الثاني، مرتفعا بنسبة 18,6٪ على أساس سنوي.

وقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع في الربع الثاني مقارنة بمستويات الأسعار في الربع السابق، وتسارعت معدلات الزيادة لمستويات أسعار السكن الخاص على أساس سنوي في أغلب المحافظات، إذ ارتفع متوسط السعر في العاصمة 15,3٪ على أساس سنوي مقابل زيادة 18,6٪ في الربع السابق.

فيما سجلت الأسعار زيادة في حولي نسبتها 19,6٪ مقابل 17,2٪ في الربع الأول، وفي مبارك الكبير بحدود 17,9٪ مقابل 15,7٪ لنفس الفترات، فيما ارتفعت في الفروانية 15,6٪ مقارنة مع ارتفاع بنسبة 10,1٪ على أساس سنوي في الربع الأول، وفي الأحمدي 15,5٪ مقابل 9,6٪ وفي الجهراء سجلت زيادة سنوية 18,5٪ مقابل 13,4٪ في الربع السابق.

أسعار الأراضي الاستثمارية

بلغ متوسط السعر 1551 دينارا على مستوى المحافظات في نهاية الربع الثاني، وسجلت بعض المحافظات نسبة انخفاض محدودة، بالتالي انخفض متوسط السعر في الربع الثاني 0,5٪ عن الربع الأول، ويلاحظ تراجع الأسعار على أساس سنوي 2,1٪ مقابل 1,9٪ في الربع الأول.

وقد انخفض متوسط السعر بنهاية الربع الثاني في محافظة العاصمة 0,5٪ عن الربع الأول، بينما في حولي والأحمدي انخفضت الأسعار 0,5٪ مقابل تراجع ربع سنوي أكبر 1٪ و1,6٪، وفي الجهراء انخفض متوسط السعر 0,7٪، وفي الفروانية 1٪، وفي مبارك الكبير 0,1٪ على أساس ربع سنوي.

أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط السعر في بعض المحافظات مدفوعا بانخفاض مستويات الأسعار في العاصمة بنسبة 09٪ عن الربع الثاني 2020، فيما انخفض في حولي 2,2٪ وفي الفروانية والجهراء بنسبة 3٪ و2,8٪، ومبارك الكبير تراجع 1,2٪، وفي الأحمدي بأعلى نسبة وصلت 3,4٪ على أساس سنوي.

(للاطلاع على جداول أسعار الأراضي للسكن الخاص والاستثماري كاملة على موقع «الأنباء» الإلكتروني)
www.alanba.com.kw

أسعار الأراضي الاستثمارية تواصل التراجع

أشار التقرير إلى أن مستويات الأسعار للأراضي الاستثمارية بنهاية الربع الثاني انخفضت بمحافظة حولي إلى 1592 دينارا، منخفضا 0,4٪ عن الربع الأول الذي سجل تراجعا أعلى 1٪ على أساس ربع سنوي، ومازال متوسط السعر تنازليا، وسجلت مستويات الأسعار انخفاضا 2,2٪ على أساس سنوي بعد تراجع أكبر في الربع الأول قدره 2,9٪ على أساس سنوي. وتراجعت مستويات الأسعار الأراضي الاستثمارية بالفروانية إلى 1393 دينارا بنهاية الربع الثاني منخفضة 1٪ عن الربع الأول، كما انخفض متوسط سعر المتر على أساس سنوي 3٪.

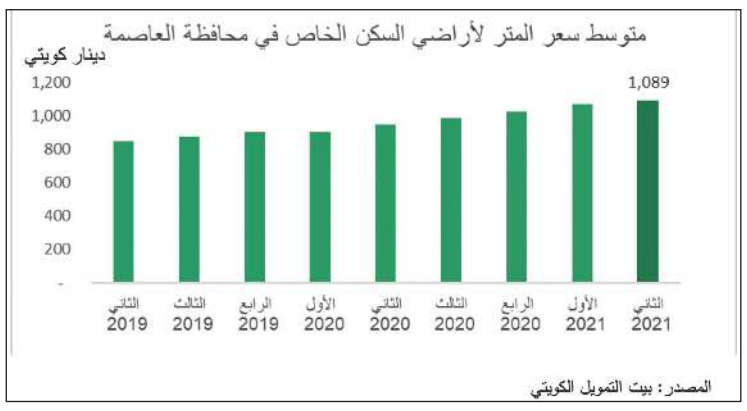

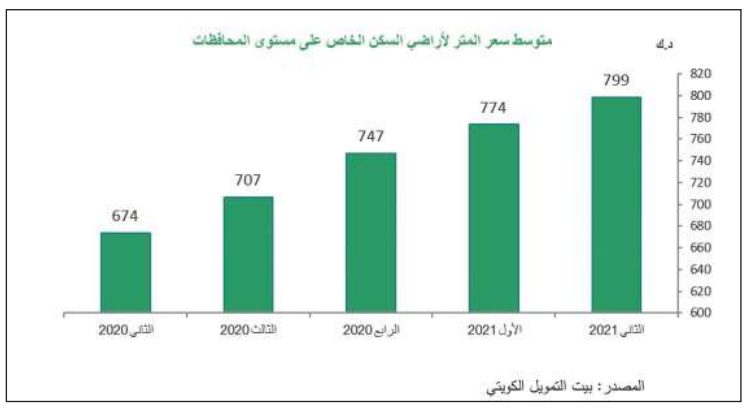

للبقاء على اتصال مع أحبائهم

«stc» تستقبل العائدين إلى الوطن بهدايا خاصة

النويبت والمقرون والزنكوي من فريق stc

stc خلال توزيع الهدايا على القادمين

في خطوة إضافية من أجل الترحيب بالمسافرين العائدين الى أرض الوطن، أعلنت شركة الاتصالات الكويتية ـ stc، عن استقبال العائدين من خلال مطار الكويت الدولي عبر بوابة T1 وT4 عبر توزيع هدايا ترحيبية بالعائدين الى أرض الوطن، وذلك بالشراكة مع جريدة القبس.

وتندرج هذه المبادرة في إطار التزام stc بدعم الحكومة في مواجهة الوباء بعد قرار مجلس الوزراء بالسماح بدخول الكويت للمطعمين من خارج البلاد، في ظل تخفيف القيود مع زيادة عدد اللقاحات التي يتم إعطاؤها. ومن منطلق استراتيجية الشركة المكثفة في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات، أطلقت stc سلسلة من المبادرات والخدمات لمساعدة العملاء على تخطي التحديات التي يواجهونها في ظل الظروف غير المتوقعة التي تمر بها البلاد.

وتأتي هذه الخطوة استكمالا للخطوات التي قامت بها منذ تفشي وباء كورونا في سبيل دعم المجتمع، حيث قامت stc بتواجد نشط للمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي.

وقالت stc: «نظرا للأوضاع الجارية التي تمر بها الدول حول العالم بسبب الوباء، والفهم المتعمق لدينا بشأن احتياجات عملائنا، سنواصل تقديم وتصميم مفاهيم جديدة تلبي احتياجات السوق والمجتمع. وتزامنا مع فتح المطار مجددا، ارتأينا أهمية هذه المبادرة في توفير الاتصال بين المسافرين الأجانب العائدين مع أحبائهم.

وأضافت stc: نفتخر بقدرتها على الاستفادة من مواردها المتنوعة للمساهمة في دعم أولئك الذين تضرروا بسبب تداعيات الوباء، وفي الوقت الذي نطلق فيه هذه المبادرة من stc، نعد بمواصلة سعينا من أجل تفعيل إستراتيجيتنا الديناميكية في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات عبر مختلف الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية. ونؤمن بأنه من خلال دعم الحكومة والشركات داخل القطاع الخاص، فإنه يمكننا التخفيف من المخاطر وعدم اليقين الذي أحدثه هذا الڤيروس داخل مجتمعنا.

وعلى صعيد متصل، أشارت stc إلى المبادرات والأنشطة التي أطلقتها من أجل دعم الإجراءات الوقائية التي اعتمدتها، حيث تعاونت الشركة مع كيانات مختلفة لتقديم الدعم لعدد من المجموعات والقطاعات في جميع أنحاء الكويت بما في ذلك الصحة والرياضة والتعليم وريادة الأعمال.

خلال مشاركته في المائدة المستديرة الوزارية لمنظمة «أوپيك»

الفارس: الكويت حريصة على تحقيق التنمية المستدامة والحد من الانبعاثات الضارة

وزير النفط وزير التعليم العالي د.محمد الفارس وهاشم هاشم ومحمد الشطي خلال اجتماع المائدة المستديرة

أكد وزير النفط وزير التعليم العالي د.محمد الفارس اهتمام الكويت الدائم بتحقيق التنمية المستدامة واحتضان التقنيات المتقدمة للحد من الانبعاثات الضارة وتغير المناخ بالشراكة مع الأمم المتحدة وتماشيا مع اتفاق باريس. جاء ذلك في تصريح للوزير الفارس نقله بيان صحافي صادر عن وزارة النفط عقب مشاركته في المائدة المستديرة الوزارية للطاقة والمناخ والتنمية المستدامة التي نظمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوپيك) عبر تقنية الاتصال المرئي.

ولفت الفارس الى توجه الكويت في دعم المشاريع النظيفة داخل البلاد للمحافظة على البيئة من خلال وثيقة المساهمات الوطنية لتغير المناخ بالشراكة مع الأمم المتحدة مؤكدا أهمية انعقاد المائدة الوزارية قبيل المشاركة في قمة المناخ الـ26 المزمع انعقاده في مدينة غلاسكو البريطانية في شهر نوفمبر المقبل.

وأفاد بأن «أوپيك» تولي أهمية خاصة للمحافظة على البيئة وخفض الانبعاثات، داعيا الى ضرورة التشاور بين المنتجين ضمن الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ بشكل يتناسب والالتزام بمبادئ العدالة والمسؤوليات المشتركة وفي ضوء الظروف والقدرات الوطنية للبلدان النامية.

وأشاد الفارس بالمبادرة الخضراء التي طرحتها المملكة العربية السعودية الشقيقة ضمن جهودها البارزة لمواجهة التغير المناخي.

وضم وفد الكويت إضافة للوزير الفارس كل من الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم والمدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله أحمد الحمود الصباح ومحافظ الكويت لدى «أوپيك» محمد الشطي والممثل الوطني للكويت لدى «أوپيك» الشيخ عبدالله الصباح.

أصدرت تقريرها السنوي الأول للسنة المالية 2021/2020

«وحدة التأمين»: 2020 عام مفصلي في مسيرة قطاع التأمين الكويتي

أعلنت وحدة تنظيم التأمين عن نشر تقريرها التأسيسي على موقعها الإلكتروني، وهو التقرير السنوي الأول للسنة المالية 2021/2020، الذي يلخص أعمالها خلال فترة فبراير 2020 حتى مارس 2021. وقالت الوحدة في بيان لها «انها حرصت في عام 2021/2020 على أن تكمل ما بدأته لترسيخ مبادئ المهنية العالية، والشفافية، والنزاهة، والفاعلية، وذلك من خلال تقديم التقرير السنوي الأول، آملة أن يقدم التقرير الفائدة المرجوة لجميع المهتمين وأن يقدم صورة متكاملة وافية عن أنشطة الوحدة».

وأكدت الوحدة حرصها على تنفيذ «رؤية الكويت 2035»، في المجالات المتعلقة بالارتقاء بقطاع التأمين في الكويت، الأمر الذي تطلب بذل جهود مضاعفة واتخاذ قرارات لتنظيم صناعة التأمين والاقتصاد المحلي.

وأضافت أنه على الرغم من حداثة إنشاء الوحدة في بداية فبراير من عام 2020، وفي ظل الظروف الاستثنائية الصعبة التي مازالت تعيشها البلاد نتيجة انتشار ڤيروس كورونا والتداعيات الصحية والاقتصادية الناتجة عن ذلك، إلا أنها استطاعت وباقتدار المضي قدما نحو تحقيق الأهداف والمهام التي تضمنها القانون 2019/125 في شأن تنظيم القطاع وتحقيق الأفضل للقطاع التأميني وفق برنامج شامل واستراتيجية مدروسة وضمن جهود حثيثة من قبل العاملين بالوحدة.

وأوضحت أن عام 2021/2020 عام مفصلي في مسيرة قطاع التأمين في الكويت، حيث شهد الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التأمين تطورا كبيرا ونقلة نوعية مع صدور القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ليدخل بذلك قطاع التأمين الكويتي مرحلة جديدة من التنظيم والرقابة.

وأشارت «الوحدة» إلى إعادة هيكلة البناء المؤسسي لقطاع التأمين الحيوي في الدولة، وإعادة بنائه من جديد على أسس متينة وراسخة وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال أعمال التأمين، مبينة ان عام 2021/2020 بمنزلة حجر زاوية وركيزة أساسية لإيجاد قطاع تأمين منظم قادر على تحقيق تطلعات وآمال حملة الوثائق والمستفيدين والمتمثلة في إيجاد بيئة تأمينية تنافسية تسودها العدالة والشفافية والأمان.

يذكر أن التقرير تضمن ثلاثة فصول، تحدث أولها عن الوحدة وأعمالها والتنظيم الإداري والهيكل التنظيمي لها، بينما احتوى الثاني على إنجازات الوحدة للسنة المالية 2021/2020 سواء على مستوى المحور المؤسسي أو التنظيمي فضلا عن التنسيق والتعاون المحلي والدولي.

أما الفصل الثالث فاشتمل على البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات للسنة المالية 2021/2020.